

فصلنامه تحقیقات جدید علوم انسانی

Human Sciences Research Journal

دوره چهارم، شماره ۲۸، تابستان ۱۳۹۹، صص ۱۹۱-۲۰۳

New Period 4, No 28, 2020, P 191-203

ISSN (2476-7018)

شماره شاپا (۲۴۷۶-۷۰۱۸)

التنافس الامريكي - الصيني على الطاقة في افريقيا

أعداد الاستاذ المساعد الدكتوره أخلاق قاسم نافل السعدى

جامعة الهرم، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية

الملخص بالعربي

تعد القارة الافريقية واحدة من المناطق التي تتمتع بكميات هائلة من احتياطيات الطاقة غير المتتجددة كالنفط والغاز الطبيعي وغيرها من المعادن الأخرى، فضلا عن مصادر الطاقة المتتجددة لاسيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح الخ، وقد استحوذت العديد من الدول الكبرى منذ فترة طويلة على مصادر الطاقة الإفريقية لاسيما مع ما تميز به القارة من اطلاعه على المحيطات والمحيطات والتى تزيد من أهمية نقل الطاقة إلى مناطق مختلفة من العالم، وكم تشكل القارة الافريقية مخزونا هائلا للثروة الزراعية والحيوانية والاحجار التفصية، فهى بذلك تعد ثروة اقتصادية كبيرة تسهم فى التأثير عالميا فى الجانب السياسى والاقتصادى والامنى.

أصبحت إفريقيا محل اهتمام القوى الدولية لأسباب عده يأتى فى مقدمتها توافر الموارد الطبيعية الاستراتيجية وخصوصا النفط اهتمام اختلطت فيه مصالح القوى العظمى مع مصالح القوى الصاعدة لتجعل من إفريقيا ساحة للتنافس مرة أخرى، خاصة أن معظمها يواجه موقف الاعتماد على الواردات لتوفير الاحتياجات من الطاقة . وقد ارتكزت سياسة هذه القوى على التنافس من أجل السيطرة على النفط وحماية الإمدادات من موارد الطاقة الإفريقية التي أصبحت خلال السنوات الأخيرة جزءا من المخزون الاستراتيجي الذى تعتمد عليه هذه القوى، فى تأمين احتياجاتها الاستهلاكية والتنموية، خاصة وأن هذه الدول بدأت البحث عن مناطق نفوذ بدائلة، نتيجة لدخول منطقة الشرق الأوسط فى دوامة صراعات.



Abstract

The African continent is one of the regions that enjoys huge amounts of non-renewable energy reserves such as oil, natural gas and other minerals, as well as renewable energy sources, as Many major countries have long acquired African energy sources, especially with the continent's unique view of the oceans and straits, which increases the importance of transporting energy to different regions of the world. It is considered a great economic wealth that contributes to influencing the global political, economic and security aspects especially solar and wind energy, etc

Africa has become the focus of international powers' attention for several reasons, foremost of which is the availability of strategic natural resources, especially oil, in which the interests of the great powers have mixed with the interests of the rising powers to make Africa an arena for competition again, especially since most of them face a situation of dependence on imports to provide energy n research importance: The importance of research stems from highlighting the importance of the African continent at the global level, and how oil has become one of the most important determinants of making these countries' foreign policy towards Africa at a time when competition is raging between the major powers and those rising to control African oil sources. Research problematic: The research problem stems from a basic question, which is what are the indications of the US-Chinese competition for oil in the African continent? What is the nature of this rivalry?

مقدمة

تعد القارة الأفريقية واحدة من المناطق التي تتمتع بكميات هائلة من احتياطيات الطاقة غير المتتجددة كالنفط والغاز الطبيعي وغيرها من المعادن الأخرى، فضلاً عن مصادر الطاقة المتتجددة لاسيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح الخ، وقد استحوذت العديد من الدول الكبرى منذ فترة طويلة على مصادر الطاقة الإفريقية لاسيما مع ما تميز به القارة من اطلاعه على المحيطات والمضايق والتي تزيد من أهمية نقل الطاقة إلى مناطق مختلفة من العالم، وكم تشكل القارة الإفريقية مخزوناً هائلاً للثروة الزراعية والحيوانية والاحجار النفسية، فهي بذلك تعد ثروة اقتصادية كبيرة تسهم في التأثير عالمياً في الجانب السياسي والاقتصادي والآمني.

أصبحت إفريقياً محل اهتمام القوى الدولية لأسباب عدّة يأتى في مقدمتها توافر الموارد الطبيعية الاستراتيجية وخصوصاً النفط اهتممت فيه مصالح القوى العظمى مع مصالح القوى الصاعدة لتجعل من إفريقيا ساحة للتنافس مرة أخرى، خاصةً أن معظمها يواجه موقف الاعتماد على الواردات لتوفير الاحتياجات من الطاقة. وقد ارتكرت سياسة هذه القوى على التنافس من أجل السيطرة على النفط وحماية الإمدادات من موارد الطاقة الإفريقية التي أصبحت خلال السنوات الأخيرة جزءاً من المخزون الاستراتيجي الذي تعتمد عليه هذه القوى، في تأمين احتياجاتها الاستهلاكية والتنموية، خاصةً وأن هذه الدول بدأت البحث عن مناطق نفوذ بديلة، نتيجةً لدخول منطقة الشرق الأوسط في دوامة صراعات.



أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث في إبراز أهمية القارة الأفريقية على المستوى العالمي، وكيف أصبح النفط أحد أهم محددات صنع السياسة الخارجية لهذه الدول إزاء إفريقيا في وقت تحدّم فيه المنافسة بين القوى الكبرى وتلّك الصاعدة للسيطرة على منابع النفط الإفريقية.

اشكالية البحث:

تتعلق اشكالية البحث من تسلّل اساسي وهو ما هي دلالات التنافس الامريكي - الصيني على النفط في القارة الإفريقية؟ وما طبيعة هذا التنافس؟

فرضية البحث:

تتبع فرضية من رؤية مفادها "هناك تنافس متزايد بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على مصادر الطاقة في القارة الإفريقية وهذا التنافس يتم بطبع الهدوء والشمولية وحدوده القاريء.

أهداف البحث:

1. توضيح الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية لافريقيا
2. معرفة ابعاد التنافس الامريكي - الصيني في افريقيا
3. الافق المستقبلية للتنافس الامريكي - الصيني في افريقيا

منهجية البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف وتحليل الاستراتيجيات الامريكية - الصينية في افريقيا.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور، فضلا عن مقدمة وخاتمة، تناول المحور الاول أهمية افريقيا الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، اما المحور الثاني تناول بالبحث طبيعة التنافس الامريكي - الصيني في افريقيا، في حين جاء المحور الثالث والأخير برسم مشاهد مستقبلية للتنافس الامريكي - الصيني في افريقيا.

المحور الاول: أهمية افريقيا

تتميز قارة افريقيا بمكانة دولية على الصعيد الاستراتيجي، لما تمتلكه من موارد وثروات معدنية متنوعة فضلا عن موقعها الجيوستراتيجي، وقد زادت اهميتها بعد اكتشاف النفط، والغاز، واليورانيوم، وبكميات ضخمة، وهو ما يبحث عنه العالم الصناعي مع رخص تكاليف استخراجها.



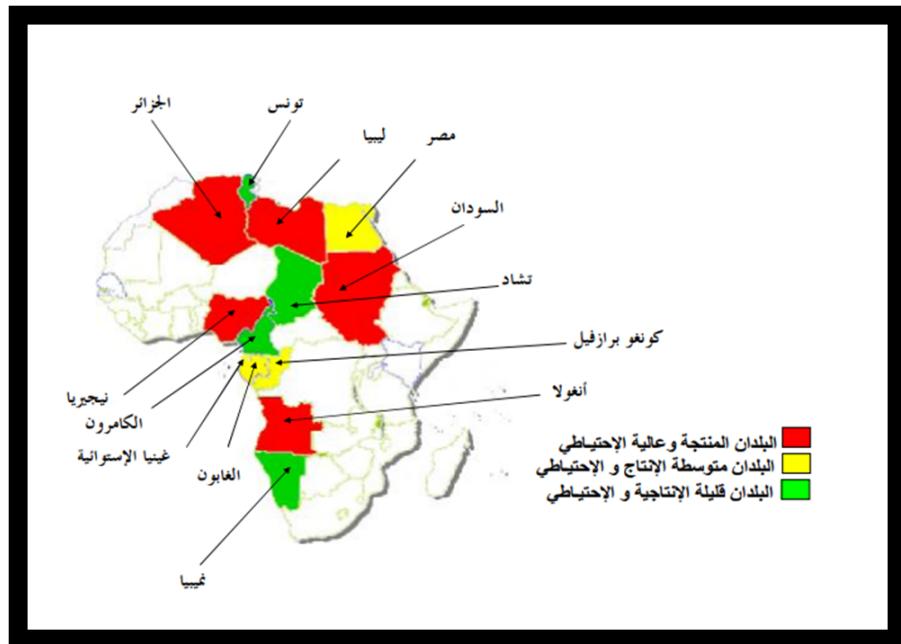
١. الأهمية الاقتصادية

تمتلك الدول الأفريقية مخزونات استراتيجية هائلة من مصادر الطاقة وخاصة النفط والغاز ومعادن متنوعة أخرى، فضلاً عن الطاقة البديلة وهو ما يغري الدول الصناعية لتوسيع علاقتها الاقتصادية عن طريق التجارة والاستثمار، خاصةً مع زيادة الطلب العالمي على الطاقة وتقلص الانتاج في مناطق عدّة. تعمل في إفريقيا حالياً ما يقارب (٥٠٠) شركة نفطية، وفي عام ١٩٨٠ كان الاحتياطي النفطي حوالي ٥٧ مليار برميل ووصل إلى ١٢٨ مليار برميل عام ٢٠١٥، فضلاً عن أن هناك ما يقدر بـ ١٠٠ مليار برميل بعيداً عن الشواطئ الأفريقية في انتظار أن يتم اكتشافها، كذلك تمتلك إفريقيا كميات كبيرة من الغاز الطبيعي الذي ازدادت أهميته بعد أن تزايد الطلب العالمي عليه وقدرت الاحتياطات من الغاز الطبيعي بحوالي ٧٧ تريليون م٣ في عام ٢٠١٥.

وتضم إفريقيا قائمةً طويلاً من البلدان المنتجة للنفط والغاز، أولها شمال إفريقيا حيث يضم عضوين في الأوبك، هما ليبيا والجزائر، وقدر احتياطي ليبيا من النفط بحوالي ٤٠ مليار برميل، وهي تنتج يومياً ١٦ مليون برميل، بينما يصل إنتاج الجزائر اليومي إلى ١,٣ مليون برميل، وبلغ احتياطيها ١٢٤ مليون برميل. أما مصر، فيصل إنتاجها اليومي لقرابة ٧٠٠ ألف برميل يومياً، ولديها احتياطي نفطي يقدر بـ ٢,٧ مليون برميل ولهنالك منتجون آخرون للنفط، ولكن من المستوى الضعيف.

أما بالنسبة لمنطقة شرق القارة ووسطها؛ فأبرز دولها المنتجة هي: السودان، التي بدأت تصدير النفط منذ العام ١٩٩٩، تشاء، الكونغو برازافيل والكونغو الديمقراطية، أما منطقة غرب إفريقيا فأبرز المنتجين فيها هم: نيجيريا، توغو، الكاميرون، غينيا الاستوائية، ساحل العاج، غانا، بنين، ساو تومي، وبرنسيب، وبعد إقليم غرب إفريقيا أكثر مناطق إفريقيا الوعادة بالنفط، بعد الاكتشافات الكبيرة في منطقة خليج غينيا، وهي الشريط الساحلي الواقع بين نيجيريا وأنجولا، والتي تشير التقارير إلى أنها تعد من أهم الاكتشافات النفطية في العالم خلال السنوات الأخيرة ويستأثر بنحو ٧٠ % من إنتاج النفط الإفريقي، ويصلح مجموع إنتاجها الحالي إلى نحو ٩,٥ مليون برميل يومياً، بما يعادل ١١ % من الإنتاج العالمي، وتأتي نيجيريا في مقدمة دول غرب إفريقيا، فهي الدولة الحادية عشرة من بين أكبر منتجي النفط في العالم، إذ بلغ إنتاجها ٣ ملايين برميل يومياً عام ٢٠٠٨، كما تبلغ الاحتياطات النفطية ٢,٣٥ مليار برميل^١.

وتعتبر الولايات المتحدة أكبر مستورد للنفط النيجيري، حيث تستورد وحدتها ما بين ٤٠ - ٥٠ % من إنتاج نيجيريا من النفط الخام، كما تأتي نيجيريا في الترتيب الخامس كأكبر مصدر للنفط الخام إلى الولايات المتحدة، أما باقي إنتاج نيجيريا من النفط الخام فيذهب إلى بعض الدول الأوروبية والآسيوية، بالإضافة إلى البرازيل وجنوب إفريقيا، وغيرها^٢.



وتأتي عدة أسباب هامة تكمن وراء تهافت الدول على النفط الإفريقي، أهمها ما يلي:

— أن النفط الإفريقي يتميز بتعدد أنواعه، حيث يوجد نحو ٤٠ نوعاً من خام النفط في القارة، كما تتسنم معظم هذه الأنواع بجودتها الفائقة، نظراً لانخفاض نسبة الكبريت فيها التي تقلل من تكلفة عملية التكرير، وخفقة وزنها، واحتياطها على نسب أعلى من الغاز والنفط.

ارتفاع جودة الخام الإفريقي على نظيره بالخليج العربي لأنه من النوعية الخفيفة المتناسبة مع مواصفات المصافي الحديثة ويساعد الدول المستهلكة على الالتزام بالشتريات البيئية.

— الاستفادة من اختلاف شروط الاتفاقيات النفطية. ففي الشرق الأوسط مثلاً، تنتج الشركات الوطنية النفط وتبيعه للمستهلك الأجنبي. أما في خليج غينيا، فالشركات الأجنبية تنتج وتبخّر البترول وتبيعه لنفسها وفقاً للاتفاقيات للمشاركة في الإنتاج و بموجبها تحصل الشركات الأجنبية على امتياز للتنقيب بشرط تحملها للنفقات، ثم تتقاسم العوائد مع الحكومة بعد خصم التكاليف، وهو ترتيب يتناسب مع الإمكانيات الفقيرة للدهاء، الأف بقاء، تتحقق معه الشركات أن أي أحاجا هائلة.

— قرب البترول الإفريقي من سوق الاستهلاك في أوروبا وأمريكا، إذ أن الساحل الغربي لإفريقيا على مسافة قريبة نسبياً من الساحل الشرقي للولايات المتحدة، مما يخفف من تكاليف النقل، خاصةً إذا أخذنا في الاعتبار الأوضاع السياسية القلقة في الشرق الأوسط، وإمكانية تعطل خطوط نقل النفط عبر قناة السويس؛



٢. الأهمية السياسية والاستراتيجية

المعروف ان اكثر الانظمة السياسية للدول الافريقية انظمة فردية وفاسدة وغالبا ما تتعامل بقسوة مع رعاياها، لذلك تعانى هذه الشعوب من انتهاكات لحقوق الانسان سواء من الحكومات أو من اطراف مسلحة أخرى، ويترتب على ذلك عدم الاستقرار السياسي، بسبب تزايد الارهاب والعنف في القارة وهشاشة البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ساعدت على تكاثر الجماعات المسلحة الارهابية واتساع قدراتها، وبالتالي عدت مكافحة الارهاب من الاسباب المهمة للتركيز على افريقيا وفي اعلان للاستخبارات الامريكية " ان تحسين الامن الافريقي هو تعزيز مصالح الولايات المتحدة وخفض مصادر الارهاب ضد الولايات المتحدة الأمريكية "، فضلا عن الاشطة السلبية للدول المتنافسة في افريقيا التي تقف وراء انتشار الأسلحة وتدور البيئة الانسانية وغيرها، كالصين وروسيا والولايات المتحدة، وبذلك اكتسبت افريقيا أهمية كبيرة في الامن القومي الأمريكي والامن الصيني وبقية الدول التي تتنافس فيها، مما جعلها من الأولويات المقدمة لمصالح الدول الكبرى^٥.

كل ذلك يقدم ذريعة للدول الكبرى للتدخل والحصول على موطئ قدم تحت مسميات الحفاظ على حقوق الانسان ونشر الديمقراطيات.

من جانب اخر فان هذه الانظمة الفاسدة توفر ارض خصبة للاستثمار، لذلك تتسابق الشركات والدول للتعامل معها للحصول على موطئ قدم بل اكثرا من ذلك شراء الأصول والاراضي والمنشآت والمصانع والعقارات، وقد اصبح للدول الافريقية سياسيا ثقل كبير في اغلب المنتديات والمؤسسات والمحافل الدولية لما تمتلكه من قدرة تصويبية قائمة على العدد الكبير للدول الافريقية من جهة ولتقارب تصورات وتوجهات انظمتها السياسية ازاء العديد من القضايا الإقليمية والدولية خصوصا بعد نجاحها في تشكيل اطار سياسي تكاملی هو الاتحاد الافريقي يسهم في تحويل قرارات ورؤى دولها إلى رأي وتصور موحد أو متقارب^٦.

يتبيّن مما سبق أهمية قارة افريقيا كونها تعد خزانة كبيرة من موارد الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) والمعادن، اضافة الى موقعها الجغرافي المميز في العالم واطلالتها على اربعة محيطات وبحار فضلا عن المضائق التي تعد من البوابات الاستراتيجية في العالم لنقل الطاقة والتجارة وعبور الوحدات العسكرية وغير ذلك، وكذلك تمتلك افريقيا العمالة البشرية المعروفة بالقوة البدنية من الشباب والذى يصل عددهم الى مليار نسمة، وبالتالي يمكن استئجارهم كايدى عاملة رخيصة للصناعة عالميا، فضلا عن هذا الحجم السكاني والمساحة الكبيرة تجعل من افريقيا سوق تجارية كبيرة تسعى الدول الصناعية للتنافس عليها حتى على مستوى الاسواق المحلية الصغيرة داخل افريقيا.



المحور الثاني التنافس الامريكي - الصيني في افريقيا

1. استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في افريقيا

بدأ الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي - بشكل متزامن مع حصول أغلب الدول الإفريقية على الاستقلال، حيث اشار بعض خبراء الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١١ بأن افريقيا هي القارة المشرفة والناشرة وعلى اساس ذلك اصدر البيت الابيض في عام ٢٠١٢ استراتيجية جديدة عمدت فيها إلى تنشيط السياسة الأمريكية في إفريقيا وتعزيز السيطرة لتأمين مصادر الطاقة الآتية من القارة الإفريقية وتحركت الولايات المتحدة عبر محاور هي:

المحور التجارى من خلال

ـ دعم الاصلاح الاقتصادي والسياسي في افريقيا من خلال سياسة المساعدات الأمريكية والعمل بقانون النمو والفرص في افريقيا الذي وافق عليه الكونغرس في اطار تحقيق الرؤية الأمريكية الجديدة تجاه افريقيا، ففي عام ١٩٩٧ صدر تقرير اعده فريق مستقل من الخبراء وقد اوصى التقرير بان تكون الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمه الدول الصناعية الكبرى التي تستفيد من افريقيا وعلى هذا الاساس عملت الادارة الأمريكية لإدماج افريقيا في الاقتصاد العالمي الذي يتيح معاملة مغافنة من الرسوم الجمركية على الواردات إلى الولايات المتحدة الأمريكية لكي لا تخلي عن افريقيا للشركات الصينية.

ـ دعم الصادرات الأفريقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية من وجهاه نظر المستفيد الإفريقي من خلال بعض التشريعات وذلك الى تعميق العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية فقد خلق قانون الفرص والنمو ٣٠٠٠ فرصة عمل في هذه البلدان.

ـ العمل على تشجيع الدول الأفريقية انتهاج سياسات اقتصادية صحيحة لغرض خلق علاقات تجارية واقتصادية واسثمارية ناجحة مع الولايات المتحدة الأمريكية لتحفيز النمو الاقتصادي والتجاري والاستثمار.

ـ تنسيق مراكز الاستثمار مع الشركات الأمريكية القادمة من و الى افريقيا و تعمل على دعم الشركات الأفريقية المصدرة للولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن الخدمات التي تقدمها وهو ما يعكس حصة الشركات الأمريكية الفوز بالأسواق في احياء القارة جميعا، فقد قامت الوكالات التجارية الفدرالية بالكثير من الأنشطة والاعمال في افريقيا بهدف مساعدة المزيد من الشركات الأمريكية للاستفادة من تنمية الصادرات وفرص الاستثمار المتاحة في المنطقة واعتمادها اهداف رئيسية في افريقيا حيث تتزايد الصادرات الأمريكية الى الدول الأفريقية مع تقليلص في العجز التجارى وقد وصلت تجارة البضائع الأمريكية الى حوالي ٢٢ مليون دولار في عام ٢٠١٦ بينما بلغت ٨ مiliار دولار عام ٢٠٠٩^٧



الجدول المرفق يوضح الصادرات الامريكية الى افريقيا خلال المدة ٢٠١٦ - ٢٠٠٩

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	الإجمالي
22	27	38	35	33	33	28	24	

Source : Foreign Trade - U.S. Census Bureau , <http://www.census.gov> ; U.S.-Sub-Saharan Africa Trade and Investment , An Economic Report by the International Trade Administration U.S. Department of Commerce , August 2014 , P 6 .

محور الطاقة

تعد الولايات المتحدة الأمريكية دولة صناعية والمستهلك الأكبر للطاقة في العالم لما تمتلكه من بنية صناعية لتوليد الكهرباء و صناعة الطائرات والسفن والسيارات وغير ذلك، ويكتسب النفط الأفريقي أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لأمريكا، حيث بدأت باستيراده منذ خمسينيات القرن الماضي، وقد صدرت العديد من التقارير الرسمية والتحليلات غير الرسمية التي تؤكد هذه الأهمية.

فقد أصدر نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني تقريراً في العام ٢٠٠١ حول السياسة القومية الأمريكية بالنسبة إلى الطاقة أكد فيه أن «افريقيا ستكون أحد أهم المصادر المتاحة بسرعة من النفط والغاز» كما أكد مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية في أن «النفط الأفريقي أصبح مصلحة استراتيجية قومية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً لأمريكا» مما يجعلها في سباق البحث عن مصادر جديدة من الطاقة وافريقيا هي أحد المناطق الغنية بشروط النفطية المهمة لها والتي تعد في جوانب معينة منها امتداد لمنطقة الخليج العربي ذات الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وتسعى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الطاقة إلى عدم السماح للمنافسين من الدول الأخرى وروسيا وغيرها للوصول إلى مناطق الطاقة^٨

وبالتالي ان أهمية الطاقة الأفريقية قد أصبحت من اولويات الاقتصاد الأمريكي فهى ترسل الشركات الصغيرة والكبيرة والاستثمارات فضلاً عن سن التشريعات المناسبة التي يضعها الكونغرس الأمريكي لتحديد الاطر القانونية، فضلاً عن تهيئة الخطط الرسمية الدولية من خلال مؤسسات الامم المتحدة، كذلك تستفيد الولايات المتحدة من الدول الأفريقية في مجال الطاقة من خلال انها تستورد النفط بأسعار متدنية لتغطيه احتياجاتها من استهلاك الطاقة اعاده تصدير المشتقات النفطية على الدول الأفريقية منه اخرى بعد تكبير النفط بما تمتلكه الولايات المتحدة من بنية تحتية.



٢. الاستراتيجية الصينية في افريقيا

ظاهريًا، يبدو التركيز الاستراتيجي للصين في القارة السمراء على الجوانب الاقتصادية، إلا أن البحث في الجوانب الأخرى والخطوات التي ت عمل الصين على تحقيقها يُظهر جوانب وأهدافاً أكثر وأبعد من عمل الصين بها، فالأهداف الاستراتيجية للوجود الصيني في دول القارة المتعددة تتجاوز الجانب الاقتصادي إلى تحقيق أهداف غير معلنَة تتعلق بالجوانب السياسية والبلوماسية على المستويين الإقليمي والدولي.^٩

وتمثل أحد أهم أهداف استراتيجية الصين في القارة الأفريقية بتشكيل أغلبية مناصرة للصين في هيئة الأمم المتحدة، بهدف سد الطريق أمام القرارات المناهضة للصين التي يقدمها الغرب، وبخاصة تلك القرارات التي تخض مجال حقوق الإنسان وقد عملت الصين على استغلال بعض القضايا الأفريقية لتعزيز وجودها على المسرح الدولي، واستغلت الفراغ الدولي الذي بدأ تعيشه القارة الأفريقية بعد تراجع النفوذ الفرنسي، لطرح نفسها بديلً من الغرب بوصفها قوة يمكن لها أن تكون حامية للدول الأفريقية أما الجانب الآخر في مصالح الصين الاستراتيجية فهو أهمية القارة السمراء على رقعة شعرنخ التوازنات العالمية مع الولايات المتحدة الأمريكية والإقليمية مع كل من اليابان والهند وهذه ورقة تعمل الصين على استغلالها لتحقيق ذلك؛ فأفريقيا تتميز بموقها الجغرافي الاستراتيجي في جنوب أوروبا وتمتلك ثروات اقتصادية كبيرة ومتعددة، إضافةً إلى القوة العددية التي تمتلكها في المنظمات العالمية الرسمية.^{١٠}

فالصين أشأت مصنعاً للسلاح في كل من السودان ومالي وزيمبابوي، وأشرفَت على تدريب ١٥٠٠ جندي أفريقي بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ وهو ما مثَّل في نظر الزعماء الصينيين هدفَ استراتيجياً وعمقاً عسكرياً يهدفان إلى حماية الأمن القومي الصيني.

أما بالنسبة إلى التغلغل الاقتصادي الكبير للصين في أفريقيا وبهدف تعزيز استراتيجيةها الأفريقية، اعتمدت السلطات الصينية على عدة وسائل أساسية أبرزها المبادرات التجارية والاستثمارات وت تكون الصادرات الصينية الرئيسية من السلع الاستهلاكية، كالمنسوجات والملابس والدراجات التارية، وغيرها وتستورد من أفريقيا النفط الأفريقي أساساً والمعادن المختلفة التي تحتويها، إضافةً إلى المنتجات الاستوائية.

في المقابل، تتيح الأسواق الأفريقية فرصاً كبيرة للشركات الصينية في الوقت الذي تُساهم فيه الأشطة الصينية في أفريقيا في إنعاش النشاط الاقتصادي في القارة، عملت الصين على عقد اتفاقيات تهدف من خلالها إلى تشجيع الاستثمار مع أكثر من عشرين دولةً أفريقية؛ فالمستثمرون الصينيون كانوا قد وجدوا في عام ٢٠٠٤ في أكثر من تسعه وأربعين بلداً أفريقياً بمبلغ قُرَب ١,٢ مليار دولار، ما سمح لما يزيد على ٨٠٠ شركةً من أكبر الشركات الصينية بأن توجد أو أن تجد لها موطئ قدم على الأراضي الأفريقية وتركَت مشاريع الاستثمار الصينية بصورة رئيسية في المشاريع المشتركة: كالتعدين، والنفط، والزراعة، والتصنيع، والتجارة، والاتصالات، والإلكترونيات، والمنسوجات، والنقل، والبناء، والأشغال العامة أما الدول التي ركَّزت فيها الصين استثماراتها، فهي: جنوب أفريقيا، والجزائر، والسودان، ونيجيريا، وزامبيا، وأنغولا.^{١١}

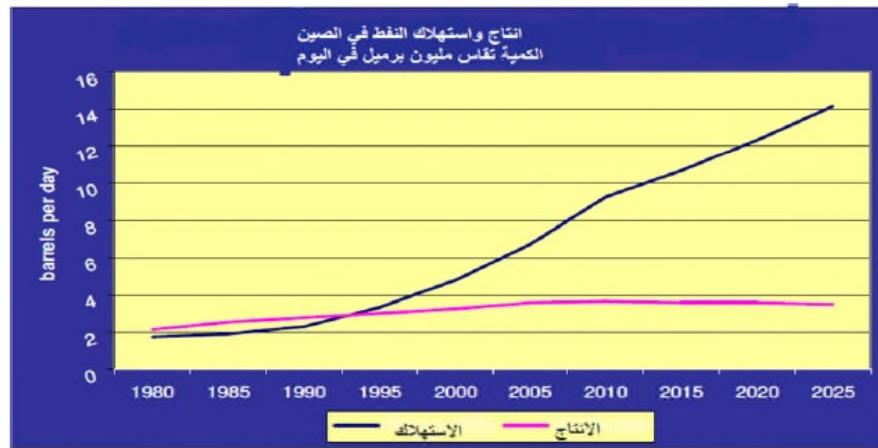


ويمكن أن نجمل باختصار الجوانب المميزة للاستثمارات الصينية في أفريقيا كما يلى : يتمثل الجانب الأول بأنَّ مصالح الصين في أفريقيا تعتمد بالدرجة الأولى على النفط والموارد الطبيعية، بهدف تنمية النمو الكبير الذي تشهده صناعتها وتغذيته، ومؤكِّد جهه استثماراتها والمعاملات التجارية وطبيعتها ذلك، الجانب الثاني هو الروابط القوية بين أهداف السياسة الخارجية للحكومة الصينية والاستثمارات الصينية في أفريقيا؛ فالشركات التي تستثمر في القارة تعكس إلى حدٍ كبير مصالح الدولة الصينية؛ وهذه الشركات على عكس الشركات الغربية، فهي إما عامة أو أنها تعتمد في جزء كبير من تمويلها على الحكومة الصينية.

يتمثل الجانب الثالث للاستثمارات الصينية في أفريقيا بالوجود البشري المتزايد للصينيين، بحيث تقوم الشركات الصينية بتجنيد العمال الصينيين في شركاتها العاملة في القارة الأفريقية، أما الجانب الرابع الذي تتميز به الاستثمارات الصينية فيكمن في كيفية استخدام الاستثمارات الصينية للعملة الأفريقية؛ فالشركات الصينية لا تراعي أبسط الحقوق العمالية المتمثلة بعقود العمل المجنحة وانخفاض الأجور وأوضاع العمل السيئة فمنذ أن بدأت الصين في انتهاج سياسة الإصلاح، آمنت الاستراتيجية التي تبنتها القيادة الصينية بضرورة البحث عن كلَّ ما يمكن أن يمثل خدمة للاقتصاد الصيني في الداخل، ومصالح الصين على المستوى الخارجي؛ بتأمين مصادر الطاقة والمواد الأولية الازمة للاقتصاد.

وتعول الصين بدرجة كبيرة على البترول الأفريقي في سد العجز الكبير في إنتاجها من البترول والغاز الطبيعي، وهو ما دفعها إلى الدخول بقوة في السيطرة على بعض مناطق إنتاج البترول في إفريقيا، وذلك عن طريق الحصول على عقود امتياز للتنقيب والإنتاج في أقاليم متعددة من القارة الأفريقية، حيث قامت الشركات الصينية باستثمارات في أنغولا التي هي من منتجي النفط في القارة وثلث نفطها يذهب إلى الصين.^{١٢}

الشكل يوضح إنتاج واستهلاك النفط في الصين (١٩٨٠-٢٠٢٥)





المحور الثالث: مستقبل التنافس الامريكي - الصيني على الطاقة في افريقيا

أولاً: تصاعد مستوى التنافس الامريكي - الصيني

يقوم هذا المشهد الاحتمالي على فكره اساسيه قوامها ان مستويات التنافس بين الولايات المتحدة الامريكية والصين حول الطاقة في افريقيا ستتصاعد اكثر من المستوى الحالى حيث ستفرض متغيرات اساسية وثانوية نفسها بقوه على طبيعة العلاقة التنافسية بين الدولتين وتدفعهم الى مزيد من الجهد المتعلقة بزيادة النفوذ السياسي والاقتصادي وال العسكري لكل منهما في مناطق حيوية حول العالم ومنها افريقيا استعدادا للاستحقاقات القوه العظمى في المستقبل متوسط.

وتسعى الصين بالمقابل الى الظهور كقوة عظمى بعد استكمال شروط تلك القوه المتمثلة بقدرات عسكرية كبيرة ونمو اقتصادي هائل وتقديم علمي وعمري كبير وانتشار لمصالحها في اكثر بقاع العالم من شركات مختلفة، بالمقابل تسعى الولايات المتحدة في الوقت نفسه الحفاظ على زيادة رياقتها واستمرارها في قيادة العالم من خلال الاحتفاظ بعناصر القوه.

ثانياً: مشهد ثبات التنافس الامريكي - الصيني

يقوم هذا المشهد الاحتمالي على اساس فكره مركزية قوامها ان مستويات التنافس بين الولايات المتحدة الامريكية والصين حول مصادر الطاقة في افريقيا مستمرة كما هي الان وتستبعد هذه الفرضية تصاعد وتيرة التنافس، فمنطقيا ان استمرار الوضع كما هو عليه اكثر احتمالية من تغيره صعودا ونزوا لان التغير يحتاج الى ادخال تغيرات جديدة في معادلة غير مضمونة الحدوث وعليه فان تغيرات استمرار وتيرة التنافس كما هي الان تفرض نفسها بقوه حول طبيعة التنافس بين الولايات المتحدة الامريكية والصين على الطاقة في افريقيا.

ثالثاً: مشهد استمرارية التنافس بين الولايات المتحدة الامريكية والصين على الطاقة في افريقيا

يقوم هذا المشهد على اساس فكره مركزية قوامها ان مستوى التنافس بين الولايات المتحدة الامريكية والصين حول الطاقة في افريقيا سوف تستمر وذلك بسبب المتغيرات الجديدة التي تظهر على النظام الدولي والتي ستفرض نفسها بقوه ضمن اطار اي عملية تقييم مستقبلية، وتوجد ما يكفي من العوامل والمعطيات المتصلة بادارة النظام الدولي في اطار الامم المتحدة ومجلس الامن والمؤسسات الدولية المهمة التي تجمع كل من الصين والولايات المتحدة الامريكية كقوة دولية اخرى في اطار التصعيد الصراع والتي تؤثر بالنتيجة على السلام والامن والنمو الاقتصادي العالمي.

ان طبيعة التغير الذي يحتاج النظام العالمي يتسم بالسرعة والشمول وبالتالي ستدفع معطيات جديدة الى استمرارية الصراع خاصة موجات التغير التي يشهدها العالم الآونة الأخيرة ومنها جائحة فيروس كورونا والتي



تأثرت بها الاقتصادات الدولية و شملت ايضا السياسة والاقتصاد والطاقة والتحالفات والنمو والتسلل حول العلاقات الاجتماعية وبالتالي هذه ترك اثرا مهمه على طبيعة المعادلات السياسية والاقتصادية التي تحكم العلاقات والمصالح الدولية

ايضا للتكنولوجيا دور حتمي في مجال تزايد الصراع والتنافس ما بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية من خلال التحكم بنسب النمو الاقتصادي من جهة وفرض نوع الطاقة المستقبلي من جهة اخرى اضافه الى دورها في تحقيق عناصر القوى الاكثر تأثيرا من جهة ثالثة. و الملاحظ أن الدراسات الحديثة باتت تشير الى ان الصين تتحدد ابتداء من عام ٢٠٣٠ سوف تكون اكبر دول العالم اقتصاديا الامر الذي يعني استهلاكها من الطاقة سيكون الاكبر وبالتالي حاجتها للطاقة ستزداد بشكل كبير وتجد حينها نفسها مضطورة الى الدخول باحتمالات اصعب لتأمين مصادر طاقتها من اماكن مختلفة واولها افريقيا وهذا ما يدفعها الى زياده التنافس ما في ما بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول.^{١٣}

الخاتمة:

أن التوجهات الجديدة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين تجاه إفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، قد أبرزت تنافسا حقيقيا بين البلدين للسيطرة على نفط القارة تحت ذرائع مختلفة، ويبدي ذلك التنافس من خلال استخدامهما كافة الأسلوب السياسية والعسكرية والدبلوماسية والتجارية، وأيا كانت الأهداف والمصالح الأمريكية -الصينية في القارة الإفريقية، فإن تنافسها بالإضافة إلى دول أخرى كبرى وصاعدة جعل من إفريقيا مسرحا للصراع مرة أخرى، مما أثر سلبا على استقرار دولها، وأدى إلى إطالة أمد الحروب الأهلية واستدامتها.

ويترتب على التنافس الأمريكي - الصيني حول النفط في إفريقيا مسأليين هامتين أولهما، أنه وكما تختلف استراتيجيات الولايات المتحدة عن استراتيجيات الصين وعن استراتيجيات الدول المتنافسة الأخرى، فإن استراتيجيات هذه الدول أيضا تختلف من دولة إفريقية إلى أخرى، وذلك على حسب إمكانيات النفطية وأهميتها بالنسبة لاقتصاديات هذه الدول، وثانيهما أن تسليط الضوء على التنافس الأمريكي -الصيني على النفط في إفريقيا ما هو إلا احتزاز وتبسيط لتفاعلات معقدة ومتداخلة في ما بينها ومتشاركة داخل مشهد سياسي واقتصادي إفريقي متتنوع.



المصادر:

1. سليم كاطع على، التنافس الامريكي - الصيني تجاه قارة افريقيا بعد الحرب الباردة: السودان نموذجا، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٨، ص ١٠.
2. محمد مصطفى جامع، إفريقيا والنفط.. احتياطات ضخمة وصراعات تحرّكها مطامع دولية <https://www.noonpost.com/content/34964>
3. صبحي قصوه، النفط والسياسة في دلتا النيجر.. صراع لا ينتهي، مجلة قراءات افريقيا، العدد ٤١، ٢٠١٩، ص ٥٥.
4. خالد حنفى على، "النفط الأفريقي: بُورأة جديدة للتنافس الدولي" ، السياسة الدولية، العدد ١٦٤ (يisan / ابريل ٢٠٠٦)، ص ٨٩
5. جليل مصعب محمود، تطورات السياسة الامريكية تجاه افريقيا وانعكاساتها الدولية، الطبعة الاولى، عمان، دار مجذلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص ١٨.
6. مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للثروات العالمية، ترجمة عدنان حسين، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢، ٢٣٩.
7. عبد السلام ابراهيم بغدادى، السياسة الامريكية المعاصرة تجاه افريقيا، مجلة دراسات استراتيجية، العدد ٢٨، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٦.
8. خالد التزاني، الانتشار العسكري الامريكي في افريقيا: الدافع والرهانات، مركز دراسات الوحدة العربية <https://caus.org.lb/ar>.
9. سمير قط، "الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة 'قطاع النفط نموذجا'"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية وال العلاقات الدولية، ٢٠٠٨، ص ١١١.
10. عبد الكريم صالح المحسن، "العلاقات الصينية - الإفريقية روابط الجنوب بالجنوب، ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١ (والعولمة البديلة" ، الحوار المتمدن، العدد ٣٥٥٧.
11. أيان تايلور، "دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا" ، سلسلة دراسات عالمية، العدد ٦٣، ص ٧٣.
12. يحيى اليحاوى، الصين في إفريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال. مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥.
13. حسان صادق حاجم، التنافس الامريكي - الصيني، المركز الديمقراطي للنشر والتوزيع، برلين - المانيا، الطبعة الاولى، ٢٠٢٠، ص ٢١٣ - ٢٢٤.